الاستعراض السنوي لنظام مدريد لعام 2021 – ملخص عملي

التسجيل الدولي للعلامات

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

يعرض هذا الملخص العملي التوجهات الرئيسية في استخدام نظام مدريد الذي تديره الويبو. وللاطلاع على الإحصاءات الكاملة، يُرجى الاطلاع على *الاستعراض السنوي لنظام مدريد لعام 2021* – المتاح باللغة الإنكليزية على الموقع الإلكتروني التالي: ***www.wipo.int/ipstats/ar***

الأرقام الرئيسية لعام 2020

63,800 (–0.6%)
طلبات مدريد الدولية[1]

449,215 (+2.1%)
التعيينات في الطلبات الدولية

62,062 (–3.2%)
تسجيلات مدريد الدولية

55,200 (–3.2%)
التعيينات اللاحقة في التسجيلات الدولية

32,998 (+11.6%)
تجديدات التسجيلات الدولية

777,158 (+4%)
التسجيلات الدولية السارية (النافذة)

6,421,100 (+2.8%)
التعيينات في التسجيلات الدولية السارية

107 (+عضو واحد)
الأطراف المتعاقدة (أعضاء نظام مدريد)

123 (+دولة واحدة)
البلدان المشمولة بنظام مدريد

1 نظراً للتأخير المسجل في إرسال الطلبات من مكاتب الملكية الفكرية لبلدان المنشأ إلى المكتب الدولي، فقد جرى تقدير مجموع طلبات مدريد.

إحصاءات عن طلبات مدريد الدولية

طلبات العلامات التجارية الدولية المودعة بموجب نظام مدريدا تشهد تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.6% في عام 2020 – وهو أول انخفاض منذ الأزمة المالية العالمية التي حلّت في فترة 2008 – 2009

شهد استخدام نظام العلامات التجارية الدولي تراجعاً ولكن بشكل طفيف. وهو ما كان متوقعاً نظراً لأن العلامات التجارية تميل إلى تمثيل العلامات الجديدة، والتوسع في المنتجات والخدمات، فضلاً عن تطور العلامات – وكلها تباطأت نتيجة للوباء. وانخفض عدد طلبات العلامات التجارية الدولية المودعة بموجب نظام مدريد الذي تديره المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، بنسبة 0.6% ليصل إلى 63,800 طلب في عام 2020، وهو ما يمثل أول انخفاض منذ أكثر من عقد (الشكل 1).

أودع أصحاب العلامات التجارية ما يقدر بـ 63,800 طلب بموجب نظام مدريد في عام 2020، أي أقل بنحو 370 فقط مقارنة بالعام الماضي، مما أدى إلى تسجيل انخفاض سنوي بنسبة 0.6% ليكون أول تراجع في الطلبات منذ عام 2009 خلال الأزمة المالية العالمية.

الشكل 1 – التوجهات في الطلبات الدولية، 2010 – 2020

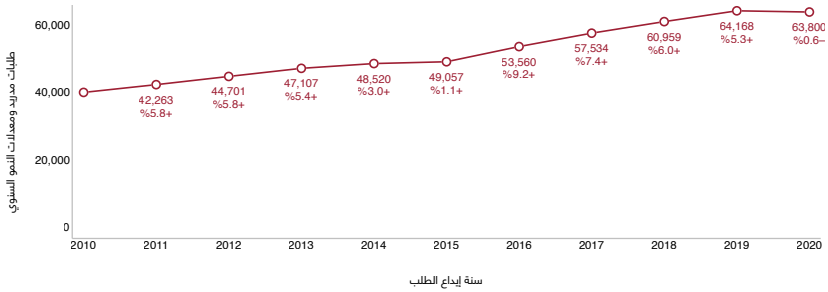

ملاحظة: بيانات عام 2020 هي بيانات تقديرية للويبو.

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

نظام مدريد يواصل توسيع نطاقه عالمياً ويرحب بانضمام عضوه الجديد ترينيداد وتوباغو

بانضمام ترينيداد وتوباغو إلى نظام مدريد في عام 2020، وصل عدد الأعضاء الإجمالي 107 اعتباراً من 31 ديسمبر 2020، وأدى ذلك إلى توسيع النظام في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وزاد انضمام هذا البلد من عدد البلدان المشمولة بنظام مدريد في تلك المنطقة لتصل إلى ست بلدان بعد ما كان عددها ثلاثة بلدان في عام 2012. وعلاوة على ذلك، وبانضمام ترينيداد وتوباغو يتيح نظام مدريد الآن لأصحاب العلامات التجارية إمكانية حماية منتجاتهم وخدماتهم الموسومة بتلك العلامات التجارية في منطقة جغرافية تشمل ما مجموعه 123 بلداً. ويمثل أعضاء نظام مدريد مجتمعين حوالي 64% من البلدان كافة التي تضم ما يقرب من 80% من سكان العالم، وتحقق ما يناهز 87% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع إمكانية زيادة هذه الحصة في ضوء تنامي عدد الأعضاء[2].

أين تواجد أكبر مستخدمي نظام مدريد في عام 2020 على الصعيد العالمي؟

رغم الانخفاضات التي سُجلت في سنة واحدة، استمر مودعو الطلبات المقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية (10,005) وألمانيا (7,334) في تقديم أكبر عدد من الطلبات بموجب نظام مدريد في عام 2020 (الشكل 2). وتلاهم أولئك المقيمون في الصين (7,075) وفرنسا (3,716) والمملكة المتحدة (3,679). ومن بين بلدان المنشأ العشرة الأولى، كانت الصين (+16.4%) البلد الوحيد الذي سجل نمواً من رقمين في عام 2020. ومع ذلك، سجلت كل من المملكة المتحدة (+5.1%) وإيطاليا (+3.6%) نمواً ملحوظاً. وعلى النقيض، شهدت كل من فرنسا (–16.3%) وسويسرا (–5.4%) وتركيا (–15.4%) أكبر انخفاض في سنة واحدة ضمن بلدان المنشأ العشرة الأولى.

2 بيانات الناتج المحلي الإجمالي للبنك الدولي والسكان الكاملة متاحة فقط حتى عام 2019.

رغم تسجيل انخفاضات في سنة واحدة، حافظ المودعون من الولايات المتحدة وألمانيا على المرتبة الأولى والثانية في عام 2020 فيما يتعلق بعدد الطلبات المودعة بموجب نظام مدريد.

الشكل 2 – الطلبات الدولية فيما يتعلق ببلدان المنشأ العشرة الأولى في عام 2020

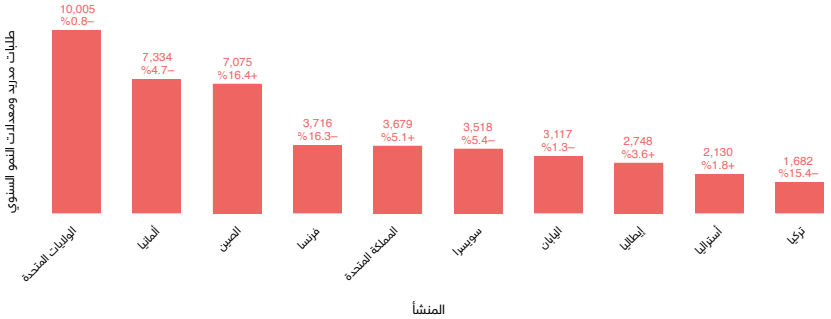

ملاحظة: بيانات عام 2020 هي بيانات تقديرية للويبو.

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

شكّلت بلدان المنشأ العشرة الأولى لطلبات مدريد مجتمعة نسبة 71% من إجمالي الطلبات المودعة في عام 2020، وهي حصة ظلت ثابتة إلى حد ما لأكثر من عقد. وإن النمو الذي حققته المملكة المتحدة خلال سنة واحدة والانخفاض الذي سجلته سويسرا خلال نفس الفترة جعلها تقفز لتصبح خامس بلد منشأ مودع لطلبات مدريد في عام 2020. وعلى نطاق أوسع يشمل بلدان المنشأ العشرين الأولى، ساهمت الطلبات المودعة من جمهورية كوريا (+13.4) في تحسين ترتيبها لتتفوق على هولندا والاتحاد الروسي وتحتل المرتبة الحادية عشرة. واحتلت كندا المرتبة الثامنة عشر من حيث طلبات المودعة بموجب نظام مدريد رغم انضمامها للنظام فقط في عام 2019. وفي حين أن عدد الطلبات قد زاد بالنسبة لعدة بلدان من بلدان المنشأ العشرين الأولى بسبب الجائحة، فإنه قد انخفض بالنسبة لاثني عشر منها.

وفي عام 2020، أودع مقدمو الطلبات من بلدان القارة الأوروبية الأعضاء في نظام مدريد أغلبية الطلبات (52.1%)؛ إلا أن هذه النسبة تقل بنحو 20 نقطة مئوية عن حصتهم معاً قبل عقد من الزمن أي في عام 2010 (الشكل 3). وفي حين أن أكثر من نصف طلبات مدريد قد نشأت في أوروبا في عام 2020، فإن الطلبات المودعة في آسيا قد بلغت حوالي الربع (24.9%)، وهو ما يمثل زيادة قدرها 11 نقطة مئوية تقريباً مقارنة لما كانت عليه قبل عشر سنوات (14%).

أودع مقدمو الطلبات المقيمين في البلدان الآسيوية حوالي ربع الطلبات المودعة في عام 2020، وهو ارتفاع مقارنة بالعقد الماضي حين كانت نسبتهم تبلغ 14% من إجمالي الطلبات المودعة.

الشكل 3 – الطلبات الدولية حسب المنطقة، 2010 و2020

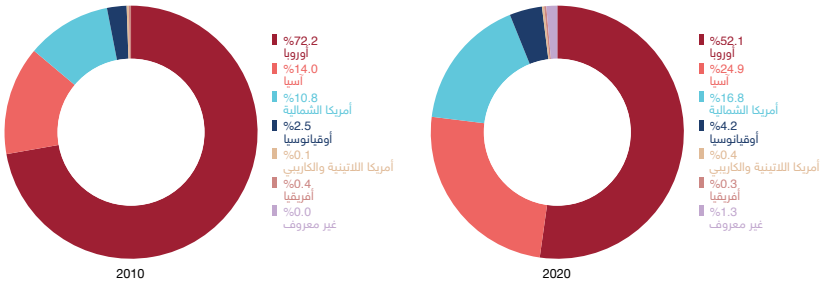

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

ولم يكتف مودعو الطلبات في الولايات المتحدة بتقديم معظم طلبات مدريد في عام 2020، بل طلبوا أيضاً معظم التعيينات (69,208) في الطلبات التي أودعوها، بهدف توسيع النطاق الجغرافي لحماية علاماتهم. ومودعو الطلبات من الصين (66,728) التي احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد الطلبات المودعة بموجب نظام مدريد في عام 2020، احتلوا المرتبة الثانية من حيث التعيينات، وتلاهم المودعون من ألمانيا (44,054). وما يُفسر العدد الكبير الذي سجلته الصين من إجمالي التعيينات المتعلقة بطلبات مدريد المودعة هو أن المودعين المقيمين في الصين قد عيّنوا، في المتوسط، حوالي 10 أعضاء من أعضاء النظام في كل طلب مودع في عام 2020. وهو ما يزيد بكثير عن المتوسط، حوالي 6 تعيينات، الذي عيّنه المودعون في ألمانيا. ويقترب متوسط التعيينات في طلبات مدريد المودعة من جميع بلدان المنشأ مجتمعة، من سبعة تعيينات، وهو متوسط ظل شبه ثابت خلال عقد كامل.

والمملكة المتحدة، التي حققت نمواً سنوياً قوياً واستثنائياً بنسبة 18.4%، حافظت على مرتبتها الرابعة كبلد منشأ من حيث التعيينات في الطلبات المودعة في عام 2020. واتخذت الزيادة في التعيينات التي طلبتها المملكة المتحدة منحى تصاعدياً في السنوات الأخيرة في الفترة التي سبقت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وكان متوسط التعيينات في الطلبات المودعة في المملكة المتحدة 5.1 تعيين في عام 2017 وقد ارتفع في عام 2020 ليبلغ 9.5 تعيينات. وضمن بلدان المنشأ العشرة الأولى فيما يتعلق بالتعيينات، حققت جمهورية كوريا نمواً من رقمين بلغ 26.2% في عام 2020، بمتوسط عالٍ نسبياً بلغ 8.6 تعيينات لكل طلب. وعلى النقيض، شهدت فرنسا انخفاضاً حاداً لسنة واحدة بنسبة 18.4%.

شركة نوفارتيس السويسرية تودع 233 طلباً بموجب نظام مدريد وتعتلي قائمة أكبر المودعين في عام 2020

اعتلت شركة نوفارتيس السويسرية للمستحضرات الصيدلانية، التي أودعت 233 طلباً بموجب نظام مدريد، قائمة أكبر المودعين في عام 2020. وتلقّت الويبو من نوفارتيس 104 طلبات إضافية في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهو ما ساهم في ارتقاء الشركة من المرتبة الثالثة إلى قمة أكبر الشركات المودعة. وتلت شركة نوفارتس هواوي تكنولوجيز الصينية (197)، ثم شركة شيشيدو اليابانية (130) التي تُنتج منتجات العناية الشخصية، وشركة غوزلمان الألمانية (123)، وشركة لوريال الفرنسية للعناية الشخصية (115). وشركة لوريال التي تربعت على قائمة أكبر المودعين في عام 2019، تراجعت إلى المرتبة الخامسة بإيداعها 78 طلباً أقل من عام 2020.

ومن بين أهم 20 شركة مودعة للطلبات بموجب نظام مدريد، كانت أربع شركات مختصة في العناية الشخصية وأربع شركات للتكنولوجيا أو الإلكترونيات الاستهلاكية، وشركتين للمستحضرات الصيدلانية وشركتين للبيع بالتجزئة. وثلاثة عشر شركة من أهم عشرين شركة مودعة لطلبات مدريد في عام 2020 كانت شركات مقرها في أوروبا، وهي زيادة بثلاث شركات مقارنة بعام 2019. وتقع أربع شركات في آسيا، وهو ما يقل عن العام السابق إذ بلغ عددها ست شركات، وثلاثة من أمريكا الشمالية، وهي شركتي آبل ومايكروسوفت وشركة سي دبليو آي لبيع السلع الرياضية بالتجزئة. ومن خلال توسيع النطاق ليشمل حوالي 100 شركة مودعة في نظام مدريد، يُلاحظ أن 63% منها تقع في أوروبا و24% في آسيا – وهو ارتفاع من 15% في عام 2019 – و12% في أمريكا الشمالية. وأودعت أهم شركة مودعة مجتمعة 4,000 طلب، وهو ما يُمثل فقط 6% من إجمالي طلبات مدريد المودعة في عام 2020. وتبيّن الحصة المنخفضة التي يستأثر بها المستخدمين الأكثر نشاطاً مدى انتشار استخدام نظام مدريد في وسط مختلف المودعين.

وأودعت شركات تقع في أكثر من 30 بلداً – بما في ذلك أستراليا وكندا وهنغاريا وإسرائيل والاتحاد الروسي وسلوفينيا والمملكة المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر – 18 طلباً على الأقل من طلبات مدريد في عام 2020 لتُصنّف بذلك ضمن أفضل 100 مودع لطلبات مدريد. وعلى رأس هذه القائمة، تأتي الشركات الكائنة في ألمانيا (25)، تليها الولايات المتحدة (12) ثم الصين (11) واليابان (7) وسويسرا (7) وفرنسا (6) وجمهورية كوريا (5).

أي السلع والخدمات حصلت على أكبر قدر من الحماية بموجب العلامات التجارية؟

تتيح إحصاءات تصنيف نيس إمكانية تصنيف أنواع السلع والخدمات الأكثر تواتراً في طلبات العلامات التجارية الدولية. وعلى مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، حدد مودعو الطلبات بموجب نظام مدريد، لكل طلب في المتوسط، صنفين أو ثلاثة أصناف من قائمة السلع والخدمات في تصنيف نيس. وعلى منوال طلبات مدريد، انخفض العدد الإجمالي للأصناف المحددة في الطلبات في عام 2020 لأول مرة منذ عام 2009.

ومنذ عام 1985، كان صنف السلع 9 من بين 45 صنفاً الأكثر تحديداً، ويشمل معدات الحاسوب والبرمجيات وسائر الآلات الكهربائية والإلكترونية ذات الطابع العلمي. وفي عام 2020، شكّل الصنف 9 وحده ما يزيد قليلاً عن عُشر (10.6%) جميع الأصناف الواردة في الطلبات المودعة. أما الأصناف الأخرى الأكثر تحديدا فهي: الصنف 35 (8.2% من الإجمالي)، ويشمل خدمات مثل الوظائف المكتبية والإعلانات وإدارة الأعمال؛ والصنف 42 (7.2%)، ويشمل، على سبيل المثال، الخدمات التي يقدمها المهندسون وأخصائيو الحواسيب في المجالات العلمية والصناعية والتقنية؛ والصنف 5 (5.1%) الذي يشمل المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات أخرى للأغراض الطبية؛ والصنف 41 (4.8%) الذي يشمل أساساً الخدمات في مجالات التعليم والتدريب والترفيه والرياضة والأنشطة الثقافية؛ والصنف 3 (4.3%) الذي يشمل أساساً مستحضرات التجميل ومستحضرات التنظيف. ويلاحَظ أن ثلاثة من هذه الأصناف الخمسة الأكثر تحديداً في الطلبات هي أصناف الخدمات. ومن بين أهم عشرة أصناف التي سجلت أسرع نمو لعام واحد، الصنف 10 (+22.4%) الذي يشمل المعدات الجراحية والطبية وأجهزة طب الأسنان والطب البيطري، والصنف 5 (+11.6%). وفي المقابل سُجلت أشد الانخفاضات في الصنف 25 (–8.6%) الذي يشمل الملابس، والصنف 7 (–6.6%) الذي يشمل أساساً الآلات والأدوات الآلية والمحركات.

لا تزال حصة أصناف الخدمات المحددة في جميع طلبات مدريد مجتمعة تمثل أكثر من ثُلث جميع الأصناف المحددة في الطلبات رغم الانخفاض الطفيف الذي شهده عام 2020

يُلاحظ أن أول 34 صنفاً في تصنيف نيس المتضمن 45 صنفاً تشمل السلع، وأن الأحد عشر صنفاً المتبقية تشمل الخدمات. ويُلاحظ للمرة الثالثة على التوالي، أن أكثر من ثُلث (34.1%) مجموع الأصناف المحدّدة في طلبات مدريد في عام 2020 هي أصناف خدمات. وهي ترتفع بذلك بمقدار 4.4 نقطة مئوية عن الحصة المجمعة التي تبلغ 29.7% والمسجلة قبل عقد في عام 2010، وتعكس النمو العام في صناعة الخدمات العالمية. وتختلف حصص أصناف السلع والخدمات باختلاف المنشأ. ومع ذلك، وعلى سبيل المثال، من بين بلدان المنشأ المختارة، سجلت البرازيل (47.8%) وسنغافورة (48.9%) أعلى حصص في أصناف الخدمات في الطلبات المودعة في عام 2020، إذ تجاوزت في كل حالة 46% من الأصناف المحددة في طلبات مدريد الواردة من هذه البلدان. ومن بين البلدان التي تحظى بقطاعات خدمات مطورة وسجلت حصصاً عالية في أصناف الخدمات في الطلبات المودعة تُذكر على سبيل المثال كندا (40.4%) وفرنسا (39.7%)، وإسرائيل (39.9%) والمغرب (43.3%) والنرويج (41.5%). وعلى عكس ذلك، استأثرت البلدان الأوروبية من قبيل إيطاليا (23.3%) والاتحاد الروسي (30.1%) والبلدان الآسيوية مثل الصين (17.7%) واليابان (25.8%) وجمهورية كورية (26.1%) وتركيا (28.2%)، بأقل من متوسط حصص صنف الخدمات. وفي حين عرفت بلدان المنشأ المختارة ارتفاعاً في حصة صنف الخدمات في عام 2020 مقارنة بالعقد السابق، فقد شهدت بلدان مثل المغرب (–0.6 نقطة مئوية) والاتحاد الروسي (–4 نقاط مئوية) وسنغافورة (–2.7 نقاط مئوية) انخفاضاً.

قطاع البحوث والتكنولوجيا يواصل استقطاب أكبر حصة من الحماية بموجب العلامات التجارية من خلال نظام مدريد

لأغراض التقارير الإحصائية، يمكن تقسيم أصناف نيس الخمسة والأربعين إلى 10 قطاعات صناعية. وواصل قطاع البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المسمّى اختصاراً صنف البحوث والتكنولوجيا)، الذي يضم أهم صنفين في تصنيف نيس وهما الصنفان 9 و42، ضمن أصناف أخرى، الاستئثار بأكبر حصة (21.5%) من جميع الأصناف المحددة في طلبات مدريد المودعة في عام 2020. ويليه قطاع المستحضرات الصيدلانية والصحة والتجميل (المسمّى اختصاراً صنف الصحة) (14.2% من إجمالي نشاط الإيداع)؛ ثم قطاع المنتجات والخدمات الزراعية (الزراعة) (10.7%)، وقطاع الأعمال (10.5%). وعلى غرار السنوات السابقة، استمر تراجع نشاط الإيداع لقطاع المواد الكيميائية (3.4%) والنقل والخدمات اللوجستية (6%) ليسجّلا أقل حصص.

وتتباين القطاعات الثلاثة الأولى في طلبات نظام مدريد حسب بلدان المنشأ. فيأتي قطاع البحوث والتكنولوجيا ضمن أول ثلاثة قطاعات صناعية في ترتيب أهم بلدان المنشأ العشرة الأولى (الشكل 4)، وهو أول قطاع في تسعة من هذه البلدان، باستثناء الاتحاد الروسي حيث يتصدر الترتيب قطاع الزراعة. وفي المقابل، يعتبر قطاع الملابس والحلي أول قطاع لمودعي الطلبات في إيطاليا، وقطاع الزراعة بالنسبة للمودعين في الاتحاد الروسي. وتحتل الصحة مرتبة ضمن القطاعات الثلاثة الأولى في تسعة من أهم بلدان المنشأ. ويعتبر الاتحاد الروسي وأستراليا والصين وفرنسا قطاع الزراعة كواحد من أهم ثلاثة قطاعات. أما الترفيه والتعليم فهما مدرجان كواحد من القطاعات الثلاثة الأولى في ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

قطاع البحوث والتكنولوجيا يحتل المرتبة الأولى أو الثانية ضمن قطاعات الصناعة من حيث الطلبات في بلدان المنشأ العشرة الأولى. وقطاع الصحة يحتل المرتبة الأولى بين القطاعات الثلاثة الأولى في تسعة من أهم بلدان المنشأ، وقطاع الزراعة يحتل المرتبة الأولى في أربعة من أهم بلدان المنشأ العشرة الأولى.

الشكل 4 – الطلبات الدولية حسب أهم ثلاثة قطاعات فيما يتعلق ببلدان المنشأ العشرة الأولى، 2020

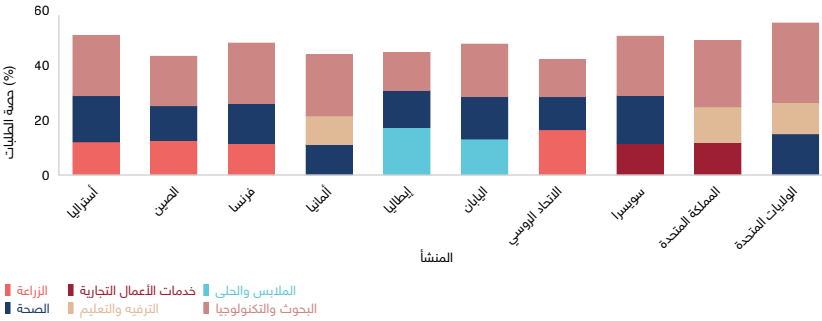

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

أين يلتمس مودعو طلبات مدريد الحماية لعلاماتهم التجارية في الخارج؟

اجتذب الاتحاد الأوروبي (27,072) للعام الرابع على التوالي أغلب التعيينات في طلبات مدريد الدولية خلال عام 2020، متبوعاً بالولايات المتحدة (24,893) التي تفوقت على الصين (22,320) لتصبح ثاني أكبر متلقي للتعيينات في الطلبات المودعة من أصحاب العلامات التجارية في الخارج (الشكل 5). وهذا يعني أن مودعو طلبات مدريد يسعون إلى مدّ نطاق الحماية لعلاماتهم في ليشمل جميع بلدان الاتحاد الأوربي الثمانية والعشرين في عام 2020 أكثر من أي بلد آخر عضو في مدريد.

الاتحاد الأوروبي أكثر أعضاء مدريد تعييناً في طلبات مدريد المودعة في عام 2020، وتلته الولايات المتحدة التي تفوقت على الصين لتصبح ثاني أكبر متلقي للتعيينات من أصحاب العلامات التجارية في الخارج.

الشكل 5 – التعيينات في الطلبات الدولية فيما يتعلق بالأعضاء العشرة الأوائل الأكثر تعيينا في نظام مدريد، 2020

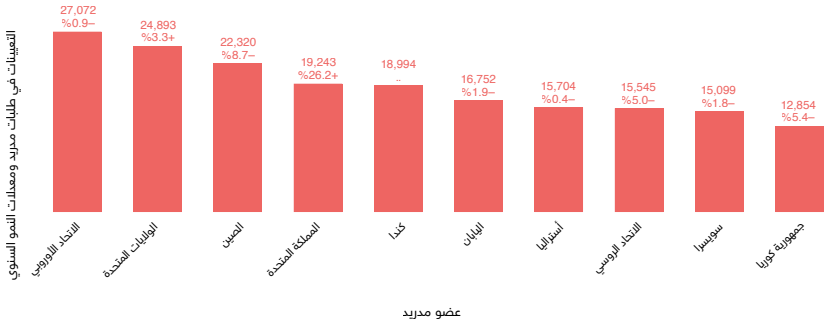

تشير النقاط "..." إلى عدم توفر البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

حصل الأعضاء العشرون الأكثر تعييناً في نظام مدريد، للعام الخامس على التوالي، على ما يفوق 60% من مجموع التعيينات في الطلبات الدولية المودعة في عام 2020. وإلى جانب الصين، كان نصف الأعضاء العشرين الأوائل الأكثر تعييناً في نظام مدريد من البلدان المتوسطة الدخل، لاسيما البرازيل (9,487) والهند (12,157) والمكسيك (10,837) والاتحاد الروسي (15,545) وتركيا (9,000). وضمن أول عشر وجهات لتسجيل العلامات التجارية الدولية بموجب نظام مدريد، شهدت المملكة المتحدة أكبر زيادة في النمو السنوي بنسبة 26.2% خلال الفترة التي سبقت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، قفزت المملكة المتحدة من المرتبة الثامنة في قائمة الأعضاء المعينين في مدريد في عام 2019 إلى المرتبة الرابعة في عام 2020، متفوقة بذلك على كبار الأعضاء المعينين من قبيل أستراليا واليابان والاتحاد الروسي وسويسرا. وللمقارنة، شهدت نيوزيلندا (+4.3%) ثاني أكبر زيادة في التعيينات الواردة، وتلتها الولايات المتحدة (+3.3%). وفي المقابل، شهدت ثلاثة أرباع أفضل 20 وجهة للتعيينات انخفاضًا على أساس سنوي، إذ سجلت الصين (–8.7%) وجمهورية كوريا (–5.4%) والاتحاد الروسي (–5%) أشد الانخفاضات. وأصبحت كندا، التي انضمت إلى نظام مدريد في عام 2019، خامس أكبر متلق للتعيينات في عام 2020. وصُنفت البرازيل – وهي عضو حديث أيضاً – من بين أفضل 20 عضوًا معيّناً في نظام مدريد، فقد احتلت المرتبة الرابعة عشرة.

إحصاءات عن التسجيلات الدولية والتجديدات والتسجيلات السارية في نظام مدريد

حصل أصحاب العلامات التجارية على ما يزيد قليلاً عن 62,000 تسجيل دولي في نظام مدريد في عام 2020، أي أقل بنسبة 3.2% مقارنة بعام 2019

في عام 2020، سجلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ما مجموعه 62,062 تسجيلاً دولياً في نظام مدريد، وهو ما يعتبر زيادة مقارنة بما سجل قبل عقد من الزمن حوالي 37,500. ومع ذلك، فإن العدد الإجمالي لعام 2020 يمثل حوالي 2,060 تسجيلاً أقل من السنة الفارطة (الشكل 6). ومع أن الاتجاه الطويل المدى للتسجيلات في مدريد يواكب اتجاه الطلبات إلى حد بعيد، إلّا أن التغييرات التي تطرأ على عدد التسجيلات من سنة إلى أخرى أكثر وضوحاً منها في الطلبات. ويمكن للتسجيلات في مدريد أن تشهد تقلبات كبيرة من سنة لأخرى بسبب عدة عوامل منها مهلة معالجة الطلبات الدولية في مكاتب المنشأ قبل إحالتها على المكتب الدولي للويبو، أو مهلة المعالجة اللازمة في المكتب الدولي نفسه، بما يشمل إجراءات المخالفات والمُهل الزمنية المحدّدة لمقدمي الطلبات والمكاتب لتصحيح تلك المخالفات.

في عام 2020، حصل أصحاب العلامات التجارية على ما مجموعه 62,062 تسجيلاً في مدريد، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 3.2% مقارنة بالعام السابق.

الشكل 6 – اتجاهات التسجيلات الدولية، 2010 – 2020

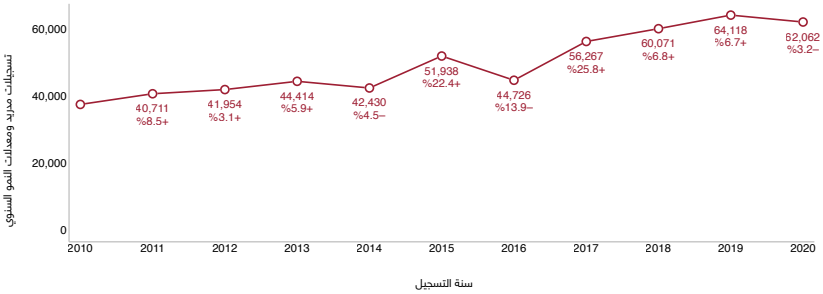

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

كيف تطور اتجاه التعيينات اللاحقة بمرور الوقت؟

نظراً إلى انضمام أعضاء جدد إلى نظام مدريد من جهة وتحفيز أصحاب العلامات على توسيع نطاق الحماية ليشمل بلدان الأعضاء الجدد في مدريد إضافة إلى الأعضاء القدامى في مدريد من جهة أخرى، زاد عدد التعيينات اللاحقة من حوالي 36,000 تعيين في عام 2009 إلى 55,200 تعيين في عام 2020. والتعيينات اللاحقة هي طلبات من أصحاب العلامات التجارية لتوسيع نطاق حماية تسجيلاتهم الدولية السارية ليشمل أسواقاً جديدة. وانخفضت التعيينات اللاحقة في التسجيلات الدولية السارية بنسبة 3.2% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهو أول انخفاض منذ عامي 2015 و2016. ورغم أن معظم طلبات التعيينات اللاحقة تُقدم مباشرة من أصحاب العلامات إلى المكتب الدولي، فإنه يمكن تسجيل تقلبات كبيرة من سنة إلى أخرى في أعداد تلك الطلبات المقدَمة عبر مكاتب أعضاء مدريد وذلك للأسباب نفسها التي تُساق للتقلبات في التسجيلات الدولية. وشهدت أعداد التعيينات اللاحقة زيادة تدريجية على أساس سنوي في عامي 2006 و2007. ومع ذلك، في عام 2009، عندما بلغت الأزمة المالية العالمية أوجها، انخفضت التعيينات اللاحقة بنسبة 18.8%، وهو ما يشبه الانخفاض الذي شهدته الطلبات الجديدة في مدريد في تلك السنة بنسبة 20.3%.

كيف استخدم أصحاب العلامات التجارية التعيينات اللاحقة بغرض توسيع نطاق حماية علاماتهم ليشمل أسواق تصدير إضافية في عام 2020؟

رغم الانخفاض الكبير بنسبة 13.8% مقارنة بعام 2019، فإن الصين (2,508) قد تلقت مرة أخرى أكبر عدد من التعيينات اللاحقة في عام 2020، وهي أكثر البلدان تعييناً لاحقاً سنوياً منذ عام 2004 (الشكل 7). وتلتها كندا (2,180)، التي انضمت إلى نظام مدريد فقط في عام 2019. وتلتهما كل من الولايات المتحدة (1,788) والاتحاد الروسي (1,589) والمكسيك (1,555) باعتبارها البلدان الأولى التي سعى فيها أصحاب التسجيلات الدولية إلى توسيع نطاق الحماية لعلاماتهم.

وبعد أن كان معدل النمو مرتفعاً بشكل استثنائي بنسبة 64.5% في التعيينات اللاحقة التي تلقتها المملكة المتحدة في عام 2019، فقد شهدت، باعتبارها وجهة لحماية العلامات التجارية، انخفاضاً كبيراً (1,223) في سنة واحدة بنسبة 41.3%، مما يعني أنها تراجعت من مركزها الثاني في ترتيب أكثر البلدان تعييناً في عام 2019 إلى المركز 13 في عام 2020.

تلقت البلدان العشرين الأعضاء الأكثر تعييناً في مدريد على أكثر من نصف (51.8%) مجموع التعيينات اللاحقة في عام 2020. وقد تلقى 15 بلداً منها عدداً أقل من التعيينات اللاحقة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وقد كان عددها سبعة بلدان في عام 2019. وبالإضافة إلى الصين والمملكة المتحدة، شهدت اليابان (–10.1%) وجمهورية كوريا (–13.3%) أيضاً انخفاضاً فاق عشرة بالمائة. وفي المقابل، شهد الاتحاد الأوروبي (+5.1%) والهند (+2.8%) والنرويج (+3.2%) نمواً في التعيينات اللاحقة الواردة في عام 2020.

وكانت تسعة بلدان من البلدان العشرين الأعضاء الأكثر تعييناً لاحقاً في مدريد، من البلدان المتوسطة الدخل التي تمتد عبر ثلاث قارات، مما يعكس جاذبية الأسواق النامية لأصحاب التسجيلات في مدريد الذين يسعون إلى توسيع حماية علاماتهم.

تتلقى الصين أكبر عدد من التعيينات اللاحقة كل عام منذ عام 2004. وفي عام 2020، تبعتها كندا، التي أكملت للتو عامها الكامل الأول كعضو في مدريد. وتراجعت المملكة المتحدة إلى المركز 13 في عام 2020، بعد أن احتلت المرتبة الثانية في عام 2019 خلال الفترة التي سبقت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

االشكل 7 – التعيينات اللاحقة في التسجيلات الدولية فيما يتعلق بالأعضاء العشرة الأكثر تعييناً في نظام مدريد، 2020

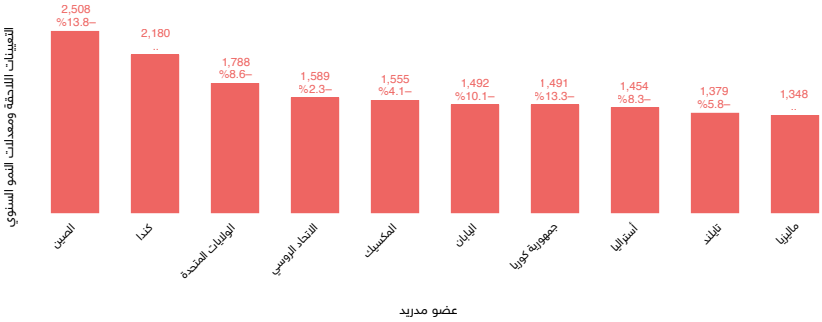

تشير النقاط "..." إلى عدم توفر البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

ومن ضمن البلدان الأعضاء الخمسة عشر الأكثر تعييناً في نظام مدريد، تلقت جميع البلدان على معظم التعيينات اللاحقة في عام 2020 من أصحاب العلامات التجارية في ألمانيا والولايات المتحدة. وكان أصحاب العلامات التجارية من اليابان من بين بلدان المنشأ الثلاثة الأولى للتعيينات اللاحقة التي تلقتها جيرانها الآسيويين إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلند وفييت نام، في حين كان أصحاب التسجيلات من سويسرا ضمن بلدان المنشأ الثلاثة الأولى للتعيينات اللاحقة التي تلقتها الصين واليابان والولايات المتحدة، والثانية بالنسبة المملكة المتحدة. أما أصحاب التسجيلات من إيطاليا فقد احتلوا المرتبة الثانية في بلدان المنشأ للتعيينات اللاحقة الواردة إلى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمرتبة الثالثة في جمهورية كوريا.

أصحاب التسجيلات يجددون ما يناهز 33,000 تسجيل دولي في مدريد عام 2020

جدّد أصحاب التسجيلات الدولية 32,998 تسجيلاً في عام 2020، ليسجِّل زيادة بنسبة 11.6% مقارنة بالعام السابق. ويعتمد عدد التجديدات في سنة معيّنة على عدد التسجيلات في مدريد وعدد التجديدات المدونة قبل 10 سنوات، ومن ثم فإن المنحنى المبيَّن في الشكل 8 لا يُظهر سوى جزءاً من توجه التسجيلات على مدى 10 سنوات. وقد كانت التجديدات في عام 2020 ضعف العدد المسجل قبل خمسة عشر عاماً في عام 2006 واتجهت نحو الارتفاع، رغم الانخفاضات المتواضعة المسجلة في 2009 و2011 و2017، والانخفاض الأشد بنسبة 7.1% الذي سُجّل في عام 2019.

زيادة في تجديد تسجيلات مدريد في عام 2020 بنسبة 11.6% لتبلغ 32,998 تسجيلاً وتنتعش بعد الانخفاض المسجل في عام 2019.

الشكل 8 – اتجاه تجديدات التسجيلات السنوية، 2010 – 2020

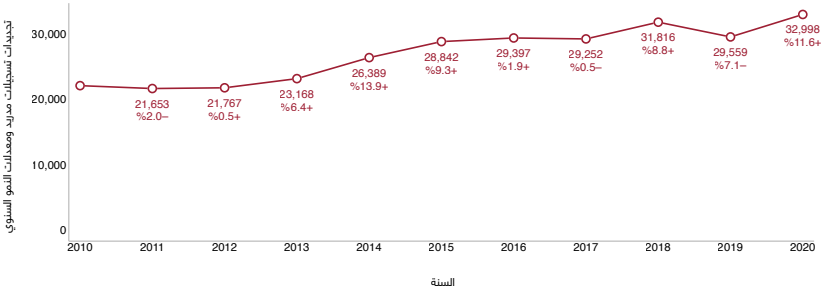

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

أصحاب التسجيلات من ألمانيا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا يدوّنون أكبر عدد من التجديدات في عام 2020

سجل أصحاب التسجيلات من ألمانيا (7,862) وفرنسا (4,623) وسويسرا (2,854) وإيطاليا (2,711) أعلى عدد من تجديدات التسجيل في مدريد في عام 2020 (الشكل 9). وهذا يعكس عضويتها الطويلة الأمد في نظام مدريد. وورد من البلدان الأربعة، التي دوّنت أكبر عدد من التجديدات، معاً نحو أكثر من نصف (55%) مجموع التجديدات في عام 2020، وفي حالات كثيرة حافظ أصحاب التسجيلات فيها على محافظ تسجيلاتهم الدولية لعقود عدة.

ورد حوالي 55% من جميع التجديدات في عام 2020 من أربعة بلدان أوروبية فقط – ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا – مما يعكس عضويتها الطويلة الأمد في نظام مدريد والموارد الكبيرة لأصحاب التسجيلات الحالية والتي لا بد من تجديدها.

الشكل 9 – تجديدات التسجيلات الدولية فيما يتعلق ببلدان المنشأ العشرة الأولى في عام 2020

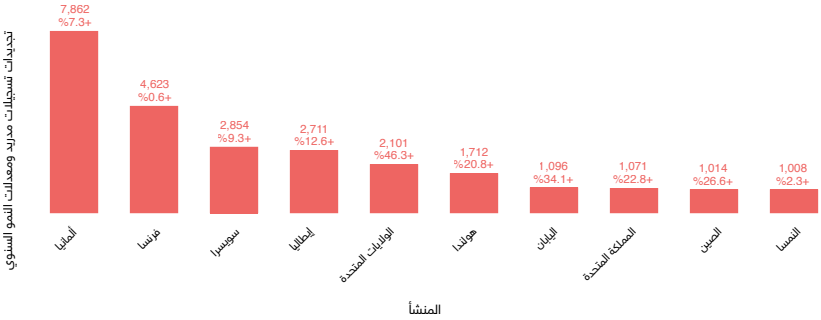

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

زهاء نصف (49.6%) التسجيلات الدولية المدوّنة منذ إنشاء نظام مدريد عام 1891 لا يزال سارياً

من أصل 1.56 مليون تسجيل دولي مُدوّن منذ إنشاء نظام مدريد، ظل نصف التسجيلات تقريباً (777,158) سارياً – أي ساري نافذاً – في عام 2020. وبلغ إجمالي عدد التسجيلات النشطة السارية في نظام مدريد 481,000 في عام 2006، فقد زادت بنسبة تتراوح بين اثنين وخمسة بالمائة كل سنة لاحقة. وفي عام 2020، زاد العدد الإجمالي للتسجيلات السارية بنسبة 4%.

في عام 2020، بلغ إجمالي تسجيلات مدريد السارية التي يملكها أصحاب التسجيلات من ألمانيا أكثر بما مقداره 1.6 مرات من تلك التي يملكها أصحاب التسجيلات من بلدي المنشأ التاليين في الترتيب وهما فرنسا والولايات المتحدة

كان أصحاب تسجيلات مدريد المقيمون في ألمانيا يمتلكون 135,508 تسجيلاً سارياً في عام 2020، يليهم أصحاب التسجيلات في فرنسا (83,587) والولايات المتحدة (81,379) (الشكل 10). وكان يمتلك أصحاب التسجيلات من 20 بلداً معاً زهاء 90% من مجموع تسجيلات مدريد السارية في عام 2020. ومن بين بلدان المنشأ العشرين الأولى، فإن أصحاب التسجيلات من الصين (+14.6%) وجمهورية كوريا (+16.2%) والولايات المتحدة (+9.4%)، هم من زاد مخزونهم من تسجيلات مدريد السارية أكثر من الفترة من 2018 إلى 2019. وعلى النقيض، انخفضت التسجيلات السارية من النمسا (–0.1%) وفرنسا (–0.2%) انخفاضاً طفيفاً.

إجمالي تسجيلات مدريد السارية المملوكة لأصحابها من ألمانيا يزيد بما مقداره 1.6 مرات من تلك التي يمتلكها أصحاب التسجيلات من فرنسا والولايات المتحدة، وهي ثاني أعلى مرتبتين في ترتيب بلدان المنشأ، في 2020.

الشكل 10 – التسجيلات الدولية السارية فيما يتعلق ببلدان المنشأ العشرة الأولى في عام 2020

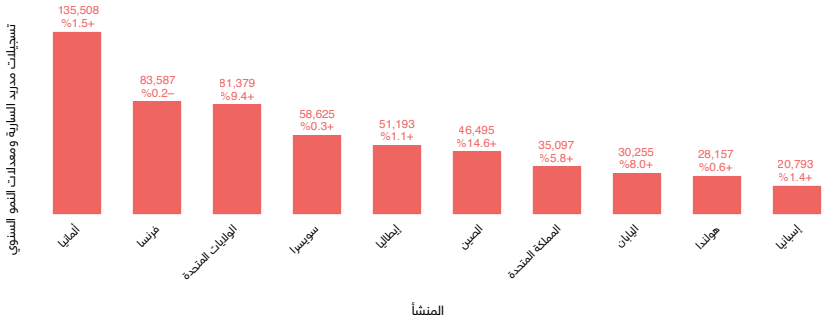

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

إحصاءات عن الإدارة والإيرادات والرسوم

حوالي 84% من مجموع طلبات مدريد الدولية المودعة في عام 2020 أرسِلت إلى المكتب الدولي إلكترونياً، وهي زيادة مقارنة بعام 2019 إذ سُجلت لنسبة تقل عن 80%

بدأ العمل بالإرسال الإلكتروني في عام 1998، وبلغت حصته من مجموع أشكال الإرسال إلى المكتب الدولي للويبو 0.2% فقط في نهاية ذلك العام. ومنذ ذلك الحين، زادت حصة الطلبات التي يتلقاها المكتب الدولي إلكترونياً زيادة كبيرة. وفي عام 2020، كان زهاء 84% من مجموع طلبات مدريد التي تلقاها المكتب الدولي وارداً إلكترونياً، مقابل 38.2% قبل عشر سنوات.

أربعة من أصل كل خمسة طلبات مدريد الدولية تُقدم إلى المكتب الدولي باللغة الإنكليزية

في عام 2020، أودع ما نسبته 85.5% من طلبات مدريد باللغة الإنكليزية، و12.5% باللغة الفرنسية، و2% باللغة الإسبانية (الشكل 11). ومنذ عام 2014، تودَع سنوياً أربعة من أصل كل خمسة طلبات دولية باللغة الإنكليزية. ويعزى انخفاض حصة الطلبات المودعة باللغة الإسبانية منذ إدراجها كلغة إيداع في عام 2004، إلى كون نظام مدريد لا يضمّ حتى الآن سوى أربعة بلدان ناطقة بالإسبانية (كولومبيا وكوبا والمكسيك وإسبانيا)، وإلى كون إسبانيا البلد الوحيد المندرج في قائمة بلدان المنشأ العشرين الأولى لطلبات مدريد الدولية.

تودَع سنوياً، منذ عام 2014، حوالي أربعة من أصل كل خمسة طلبات مدريد الدولية باللغة الإنكليزية.

الشكل 11 – التوجهات في الطلبات حسب لغة الإيداع، 2010 – 2020

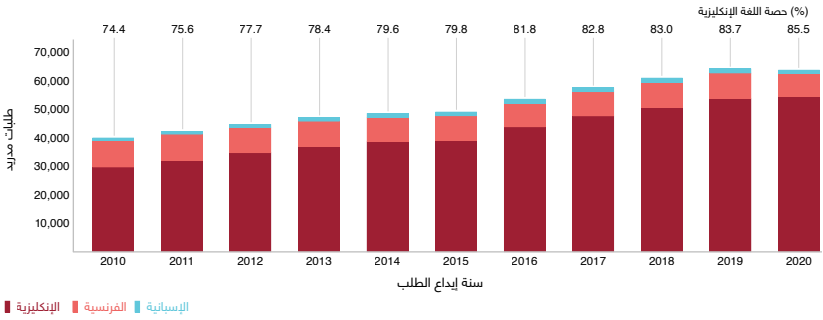

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الويبو، مارس 2021.

استوفى حوالي 60% من مجموع طلبات مدريد الواردة إلى المكتب الدولي في عام 2020 المتطلبات الرسمية

يعتبر المكتب الدولي الطلبات الدولية المخالفة للأصول هي الطلبات التي لا تفي بجميع المتطلبات الرسمية، بما في ذلك تصنيف السلع والخدمات وفقاً لتصنيف نيس الدولي. وفي تلك الحالات، يُبلغ المكتب الدولي كلا من مكتب الملكية الفكرية لبلد المنشأ ومودع الطلب بتلك المخالفات. وتقع مسؤولية تصحيح تلك المخالفات إما على مكتب الملكية الفكرية المذكور وإما على المودع، حسب طبيعة المخالفة. وفي عام 2020، استوفت نسبة 58.1% من طلبات مدريد جميع المتطلبات الرسمية. وهذا يعني أن 41.9% من الطلبات تضمنت مخالفات وكان جزء كبير منها مخالفات تتعلق بالتصنيف. وتتجاوز حصة طلبات مدريد التي تتضمن مخالفات نسبة 30% سنوياً منذ عام 2010.

أودع أصحاب تسجيلات مدريد أكثر من 80% من طلبات تعييناتهم اللاحقة مباشرة إلى الويبو

يمكن لأصحاب تسجيلات مدريد طلب تعيين أعضاء مدريد لاحقاً من خلال مكتب المنشأ أو مباشرة من خلال المكتب الدولي. ومنذ عام 2018، قدم أصحاب التسجيلات أكثر من 80% من طلبات التعيين اللاحق مباشرة إلى المكتب الدولي دون المرور بمكتبهم الأصلي. وزادت حصة الطلبات التي قدمها أصحاب التسجيلات عن طريق المكتب الدولي من حوالي 15% في عام 2006 إلى 81.2% من المجموع في عام 2020.

سجلّات تغيير ملكية تسجيلات مدريد لا تزال منخفضة نسبياً

يجوز تغيير ملكية التسجيل الدولي بعد التنازل عن العلامة، أو اندماج شركة واحدة أو أكثر، أو صدور قرار محكمة، أو لأسباب أخرى. ويكون ذلك التغيير رهناً بتدوين المالك الجديد في السجل الدولي بوصفه صاحب التسجيل الجديد، ويجب أن يستوفي أي مالك جديد الشروط اللازمة لامتلاك تسجيل دولي. وتشمل هذه الشروط الحصول على استحقاق، بمعنى وجود الارتباط المطلوب بعضو من أعضاء نظام مدريد، مما يعني أن يكون صاحب التسجيل مواطناً

أو مقيماً أو يمتلك مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقية وفعلية في نطاق ولاية العضو المعني. وفي عام 2020، دوّن المكتب الدولي ما يقارب 17,400 حالة تغيير في ملكية التسجيلات الدولية، أي أقل مما سجل في عام 2019 بحوالي 400 تغيير أو بنسبة 2.3%، وهو أول انخفاض منذ عام 2016. وتعتبر حصة التغييرات في الملكية المسجلة سنوياً ضئيلة، كما أنها ظلت مستقرة نسبياً مع مرور الوقت. وسُجّل، في عام 2020، تغيير في ملكية 2.2% فقط من مجموع التسجيلات.

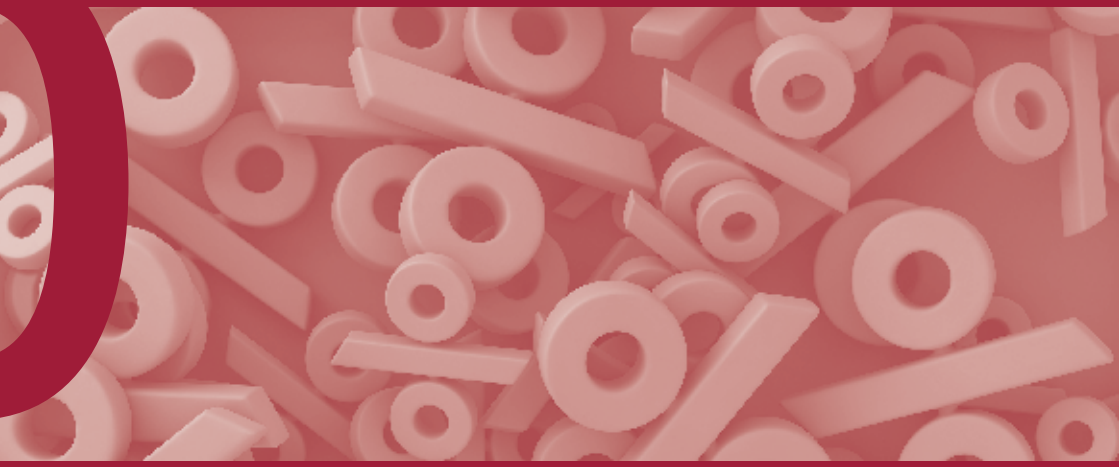

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: +41 22 338 91 11
الفاكس: +41 22 733 54 28

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي:
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices

© الويبو، 2021

إسناد ترخيص 3.0 لفائدة
المنظمات الحكومية الدولية
(CC BY 3.0 IGO)

لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي على محتوى وضعته
جهات أخرى غير الويبو في هذا الإصدار.

مرجع الصور: Getty Images / polesnoy

رقم الويبو المرجعي: 940/21/ExSum/A